

Distr.: General
24 June 2014
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية
المعني بمنع الفساد
الدورة الخامسة

فيينا، ٨-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ قرار المؤتمر ٤/٥، المعنون "متابعة إعلان مرآكش
بشأن منع الفساد"، والتوصيات الصادرة عن الفريق العامل
في اجتماعه المعقود في آب/أغسطس ٢٠١٣: توصيات أخرى

تقرير عن حالة تنفيذ قرار المؤتمر ٤/٥ المعنون "متابعة إعلان مرآكش
بشأن منع الفساد"

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

أولاً - مقدمة

١- رحّب مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في دورته الخامسة، المعقودة في بنما في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، بالتقدّم الذي أحرزته الدول الأطراف والأمانة العامة للأمم المتحدة في تنفيذ القرار ٣/٤ المعنون "إعلان مرآكش بشأن منع الفساد".

٢- واستناداً إلى هذا النجاح، واستمراراً في استلهم روح القرار ٣/٤، اعتمد المؤتمر في دورته الخامسة القرار ٤/٥ المعنون "متابعة إعلان مرآكش بشأن منع الفساد"، الذي قرّر فيه

* CAC/COSP/WG.4/2014/1.

100714 V.14-04176 (A)



المؤتمر أن يواصل الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد إسداء المشورة إلى المؤتمر ومساعدته في تنفيذ الولاية المسندة إليه بشأن منع الفساد. وطلب المؤتمر إلى الأمانة أن تقدّم تقريراً عن تنفيذ القرار ٤/٥ إلى الفريق العامل في اجتماعاته المنعقدة في فترة ما بين الدورتين وإلى المؤتمر في دورته السادسة.

٣- وتقدّم هذه الورقة، التي أعدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) في إطار مهامه بوصفه أمانة المؤتمر، معلومات عن تنفيذ القرار ٤/٥، وتتيح أساساً لمناقشات الفريق العامل بشأن رسم معالم الطريق الذي يفضي إلى اتخاذ إجراءات فعّالة حيال منع الفساد. ويتضمّن التقرير، من أجل إدراج جميع المعلومات ذات الصلة منذ صدور التقرير الأخير إلى الفريق العامل والمؤتمر بشأن تنفيذ القرار ٣/٤ (CAC/COSP/2013/17-CAC/COSP/WG.4/2013/4)، جميع التدابير ذات الصلة بتنفيذ القرار ٤/٥ خلال الفترة المشمولة بالتقرير الممتدة من تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤.

ثانياً- آخر المستجدات عن حالة تنفيذ القرار ٤/٥

ألف- الفريق العامل المعني بمنع الفساد

الإبلاغ عن تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية

٤- عملاً بالقرار ٤/٥، واصل الفريق العامل اتباع خطة العمل المتعدّدة السنوات للفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٥، والتي تتناول موضوعين من الفصل الثاني من الاتفاقية كل سنة. وسوف تتمحور مواضيع المناقشة خلال دورة الفريق العامل الخامسة، المقرر عقدها في فيينا في الفترة من ٨ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، حول (أ) ولايات هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادة ٦ من الاتفاقية)، و(ب) تدابير القطاع العام التشريعية والإدارية، بما في ذلك تدابير تعزيز الشفافية في تمويل الترشيحات لتولّي مناصب عمومية عن طريق الانتخاب وفي تمويل الأحزاب السياسية عند الاقتضاء (المادتان ٥ و٧ من الاتفاقية).

٥- وقبل الاجتماع، دُعيت الدول الأطراف إلى عرض تجاربها في تنفيذ الأحكام قيد المناقشة. وقد حلّلت الأوراق المقدّمة وجمّعت في الوثيقتين CAC/COSP/WG.4/2014/2 و CAC/COSP/WG.4/2014/3. ووفقاً للفقرة ٣ من القرار ٤/٥، التُمست مدخلات من القطاع الخاص عن طريق منظمات ومبادرات مثل الاتفاق العالمي، ومبادرة الشراكة من أجل مكافحة الفساد التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي، وغرفة التجارة الدولية.

٦- ورحب المؤتمر في القرار ٤/٥ أيضاً بما تبذله الأمانة من جهود لأداء الوظائف المنوطة بها باعتبارها مرصداً دولياً لجمع المعلومات عن الممارسات الجيدة في مجال منع الفساد، مع التركيز على منهجة وتعميم المعلومات المتلقاة من الدول الأطراف، بوسائل منها إنشاء موقع شبكي مواضيعي جديد من أجل الفريق العامل. كما طلب إلى الأمانة، رهناً بتوفر موارد من خارج الميزانية، أن تواصل النهوض بهذا العمل وأن توفر، بناءً على طلب الفريق العامل أو المؤتمر، معلومات عن الدروس المستفادة وعن مدى قابلية الممارسات الجيدة للتطويع، وكذلك عن أنشطة المساعدة التقنية ذات الصلة، التي يمكن تقديمها إلى الدول الأطراف بناءً على الطلب.

٧- واستناداً إلى ذلك الطلب، واصل المكتب جمع المعلومات، وأتاح جميع المعلومات المقدمة من الدول الأطراف قبل كل اجتماع من اجتماعات الفريق العامل، إضافةً إلى العروض الإيضاحية المقدمة خلال الاجتماع والتقارير ذات الصلة والوصلات إلى المزيد من المواد المرجعية، في الموقع الشبكي المواضيعي للفريق العامل (www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/working-group-on-prevention.html) الذي كان قد أُطلق في عام ٢٠١٣. وجمعت المواد المرجعية، تسهيلاً للاطلاع عليها واستخدامها، حسب مواد الاتفاقية وحسب المواضيع الفرعية.

٨- وفي إطار التحضير لدورة الاستعراض الثانية، أعد المكتب مشروع مخطط لتسلسل الأسئلة في قائمة التقييم الذاتي المرجعية للفصلين الثاني والخامس (CAC/COSP/2013/3). وأطلعت الدول الأطراف على مشروع مبسّط يشمل إرشادات حسب كل حكم من الأحكام لمساعدة الدول الأطراف على استخدام القائمة من أجل مناقشته (CAC/COSP/2013/CRP.6). واستخدمت بعض البلدان، بما فيها الأردن وصربيا والعراق، القائمة المرجعية الجديدة لبدء التقييمات الذاتية. وفي حالة العراق، تمت العملية بقيادة وتنسيق هيئة النزاهة في البلاد، بدعم مستمر من المكتب. وقد وافق العراق على نشر نتائج هذا الاختبار، بما في ذلك الدروس المستفادة بشأن استخدام مشروع قائمة التقييم الذاتي فيما يخص الفصل الثاني، خلال دورة الفريق العامل المقبلة، على اعتبار أن هذا يشكل تقييماً ذاتياً داخلياً غير رسمي للفصل الثاني خارج إطار عملية الاستعراض الرسمي.

٩- وأبدى عدد من البلدان الأخرى اهتماماً بإجراء عمليات التقييم الذاتي استناداً إلى مشروع القائمة المرجعية في إطار التحضير لدورة الاستعراض الثانية. وواصل المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لدى تقديم المساعدة إلى التقييمات الذاتية، السعي إلى إيجاد فرص للتعاون.

باء- القطاع العام

استراتيجيات مكافحة الفساد

١٠- سلّط المؤتمر الضوء، من خلال القرار ٤/٥، على أهمية وضع وتنفيذ سياسات منسّقة وفعّالة لمكافحة الفساد، بما يتّسق مع المادة ٥ من الاتفاقية، وأحاط علماً في هذا الصدد بإعلان كوالا لمبور بشأن استراتيجيات مكافحة الفساد (CAC/COSP/2013/CRP.12). وطلب المؤتمر إلى الأمانة استبانة الممارسات الجيدة فيما يتصل بوضع الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد وتعميم هذه الممارسات بين الدول الأطراف وتقديم المساعدة في هذا الشأن بناءً على الطلب.

١١- وساهم المكتب في إعداد إعلان كوالا لمبور، وقدم المساعدة في وضع استراتيجيات لمكافحة الفساد إلى عدد من البلدان، منها باراغواي وجورجيا والسنغال والعراق وكينيا وليبيا ومصر والمغرب ومنغوليا وموزامبيق وناميبيا ونيجيريا. كما نظّم المكتب اجتماعاً إقليمياً لبلدان من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن استراتيجيات مكافحة الفساد، عُقد في مصر يومي ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

١٢- وبالإضافة إلى ذلك، شرع المكتب في وضع أداة عالمية تقدّم إرشادات بشأن وضع (إجراءات ومضامين) استراتيجيات مكافحة الفساد وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وسوف يشمل تطوير الأداة مرحلة تجريبية في أوائل عام ٢٠١٥ قبل وضعها في صيغتها النهائية ونشرها في منتصف عام ٢٠١٥.

١٣- كما ساعد المكتب الدول الأطراف على الربط بين توصيات الدورة الأولى من آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ونتائج التقييمات الذاتية الطوعية لوضع استراتيجيات أو خطط عمل لمكافحة الفساد (انظر، على سبيل المثال، الوثيقة CAC/COSP/IRG/2014/3، رابعاً). وهناك عدد من البلدان، بما فيها إندونيسيا وماليزيا ومنغوليا، التي أخذت نتائج الاستعراضات في الاعتبار لدى تحديث الاستراتيجيات أو خطط العمل الوطنية لمكافحة الفساد.

١٤- ونظّم المكتب، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، مؤتمراً إقليمياً في البوسنة والمهرسك بشأن مكافحة الفساد في جنوب شرق أوروبا، جمع بين خبراء في مكافحة الفساد وممثلين عن المجتمع المدني لتقييم الجهود المبذولة والسياسات والاستراتيجيات في مجال مكافحة الفساد بغية تحديد الجوانب التي ينبغي تحسينها. واتفق المشاركون على وثيقة إطارية من أجل العمل المشترك في مجال مكافحة الفساد في المنطقة من

قبل مبادرة مكافحة الفساد الإقليمية في جنوب شرق أوروبا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

هيئة أو هيئات مكافحة الفساد

١٥- سلّم المؤتمر، الذي أحاط علماً بإعلان جاكرتا بشأن المبادئ اللازمة لهيئات مكافحة الفساد، بأهمية ضمان الاستقلالية الضرورية لهيئات مكافحة الفساد لتمكينها من أداء مهامها بفعالية وبمناى عن أي تأثير غير لائق.

١٦- وواصل المكتب تعاونه الوثيق مع الرابطة الدولية لأجهزة مكافحة الفساد، بما في ذلك المشاركة في المؤتمر السنوي السابع والاجتماع العام للرابطة، اللذين عُقدا مباشرة عقب الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف، في بنما، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

١٧- وعلى الصعيد الإقليمي، دعم المكتب المؤتمر الثاني للرابطة الأفريقية لأجهزة مكافحة الفساد، الذي عُقد في غانا، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، حيث اعتمد النظام الأساسي للرابطة. وفي وقت لاحق، قدّم المكتب مساعدة تقنية إلى الاجتماع الأول للجنة التنفيذية للرابطة في بوروندي، المنعقد يومي ٣١ آذار/مارس و١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، حيث اعتمدت خطة استراتيجية متعددة السنوات وخطة عمل سنوية، ودعم اجتماعاً بين الرابطة والمجلس الاستشاري المعني بالفساد التابع للاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمتين، عُقد في السنغال في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤.

١٨- وأقام المكتب شراكة مع مركز مكافحة الفساد في أفريقيا التابع للكومونولث في بوتسوانا، وهو يساهم بإيفاد استشاريين للموارد التقنية من أجل بناء القدرات. ونُظمت أولى نميطين لدورة تدريبية في مجال تطوير مهارات القيادة لفائدة ١٧ من رؤساء الوكالات المعنية بمكافحة الفساد في أفريقيا.

١٩- وقُدّمت استشارات متخصصة إلى بابوا غينيا الجديدة وكوت ديفوار وليبيا ومصر فيما يتعلق بوضع إطار مفاهيمي للهيئات المعنية بمكافحة الفساد وما سيكون لها من أدوار وصلاحيات، وبصياغة القوانين لإنشاء هيئة متخصصة في مكافحة الفساد. وأدّت الأزمة في جنوب السودان إلى توقف الأعمال التحضيرية المضطلع بها مع هيئة مكافحة الفساد في جنوب السودان، عن طريق مستشار وطني لمكافحة الفساد بشأن وضع تشريعات تمكينية وخطة استراتيجية. وقُدّم المزيد من المساعدة إلى هيئات مكافحة الفساد، مثل تقييم الاحتياجات التقنية، في السنغال والنيجر.

٢٠- وفي العديد من البلدان، قدّم المكتب المساعدة والتدريب أيضاً إلى هيئات مكافحة الفساد المسؤولة عن التحقيق في جرائم الفساد وملاحقة مرتكبيها، بما في ذلك مجالات مثل التحقيقات المالية والاستجواب وأساليب إجراء المقابلات وإدارة القضايا. وبما أنّ تلك المساعدة كانت مرتبطة أساساً بمجالات خارج نطاق القرار ٤/٥، فإن هذا التقرير لا يتناولها.

تعيين السلطات المختصة

٢١- لاحظ المؤتمر أنّ عدداً كبيراً من الدول الأطراف قد أبلغ الأمين العام بتعيين سلطات مختصة يمكن أن توفر المساعدة للدول الأطراف الأخرى في وضع وتنفيذ تدابير محدّدة لمنع الفساد، وفق ما تقتضيه الفقرة ٣ من المادة ٦ من الاتفاقية، وأهاب بالدول الأطراف أن تقدّم هذه المعلومات أو تقوم عند الحاجة بتحديث المعلومات الموجودة، إذا لم تكن قد قدّمتها أو حدّثتها بعد.

٢٢- وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، كان الأمين العام قد تلقى إشعارات بخصوص السلطات المختصة من ٨٧ دولة طرفاً. وقد وردت إشعارات إضافية سوف تُتاح ضمن قائمة محدّثة في دليل حاسوبي مباشر (www.unodc.org/comppauth_uncac/en/index.html) إلى السلطات المختصة والوكالات الحكومية في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤.

التصريح بالموجودات المالية وتضارب المصالح

٢٣- شجّع المؤتمر الدول الأطراف، وفقاً للفقرة ٥ من المادة ٨ من الاتفاقية، على أن تسعى جاهدة، عند الاقتضاء ووفقاً للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، إلى إنشاء وتدعيم نظم للتصريح بالموجودات تُطبّق على الموظفين العموميين بهدف استبانة وتسوية التضارب في المصالح. وطلب كذلك إلى الأمانة أن تواصل دعم الدول الأطراف في هذا الشأن.

٢٤- وقدّم المكتب المساعدة إلى العديد من الدول الأطراف، بما فيها أوغندا وجنوب السودان وطاجيكستان والعراق ومصر، في مجال صياغة التشريعات أو من خلال تحليل وتبادل المعلومات عن الاتجاهات العالمية والممارسات الجيدة فيما يتصل باعتماد نظم التصريح بالموجودات من أجل معالجة تضارب المصالح بين الموظفين العموميين.

٢٥- كما نظّم المكتب نشاطين على الصعيد الإقليمي. كان أحدهما حلقة عمل لمشاركين من عشرة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عُقدت في مصر يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ لمناقشة التحدّيات التي تواجه تنفيذ تشريعات التصريح بالموجودات، ودورها في منع الفساد، وكشف البيانات، وإجراءات التحقق لضمان تبادل الخبرات

والمعلومات. أما النشاط الثاني فكان مؤتمراً إقليمياً بشأن الإفصاح عن الموجودات لغرب ووسط أفريقيا، عُقد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي في السنغال يومي ٢٦ و٢٧ أيار/مايو ٢٠١٤، وضمَّ خبراء حكوميين وبرلمانيين وممثلين عن المجتمع المدني من ٢٢ بلداً مختلفاً. واعتمد المؤتمر إعلان داكار بشأن الإفصاح عن الموجودات، والذي يحدّد المبادئ التوجيهية من أجل تعزيز نظم الإفصاح عن الموجودات على المستوى القطري.

الاشترء العمومي

٢٦- أهاب المؤتمر بالدول الأطراف أن تطبق إجراءات فعّالة من أجل تعزيز الشفافية والتنافس والموضوعية في اتخاذ القرارات في نظم الاشتراء العمومي، تماشياً مع المادة ٩ من الاتفاقية، وأن تأخذ في الاعتبار التوصيات المتعلقة بمكافحة الفساد الواردة في القانون النموذجي للاشتراء العمومي الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

٢٧- وبدعم من مبادرة سيمنز للنزاهة، واصل المكتب تنفيذ مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل النزاهة في الاشتراء العمومي، الذي يرمي إلى الحد من الضعف أمام إغراء الفساد في نظم الاشتراء العمومي وسدّ الثغرات المعرفية وتدارك أوجه القصور في التواصل بين إدارات الاشتراء العمومي والقطاع الخاص. وللمشروع مكونات في المكسيك والهند.

٢٨- وفي كلا البلدين، أعدت أفرقة عاملة تابعة لأصحاب مصلحة متعدّدين دراسات^(١) تحلّل مدى امتثال تشريعات الاشتراء الوطنية والإقليمية للمادة ٩ من الاتفاقية وتقدّم توصيات للعمل في المستقبل. كما أعدت دراسات استقصائية أساسية وأجريت مناقشات مع مجموعات مختارة من ممثلي القطاعين العام والخاص لتحديد الممارسات الجيدة والثغرات في تنفيذ قوانين مكافحة الفساد في المكسيك والهند. واستناداً إلى تلك الدراسات، وضع المكتب برامج تدريبية مصمّمة خصيصاً لإطلاع موظفي المشتريات والقطاع الخاص على الإطار القانوني الوطني والدولي والممارسات الدولية الجيدة.

٢٩- وفي إطار المشروع نفسه، وضع المكتب أيضاً الصيغة النهائية لدليل بعنوان " *Guidebook on Anti-Corruption in Public Procurement and the Management of Public Finances: Good Practices in Ensuring Compliance with Article 9 of the United Nations Convention against Corruption* " (دليل مكافحة الفساد في الاشتراء العمومي وإدارة

(١) *India: Probity in Public Procurement* (New Delhi, UNODC) and *Legal Assessment of Mexico's Compliance with article 9 of the United Nations Convention against Corruption in the Federal Government, the Federal District and the State of Puebla* (Mexico, UNODC, 2013)

الأموال العمومية: الممارسات الجيدة في ضمان الامتثال للمادة ٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد). وعلاوة على ذلك، فإن الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد وضعت، بالتعاون مع المكتب، برنامجاً تدريبياً لمدة شهر لمكافحة الفساد في الاشتراء. وعُقدت الدورة التدريبية الأولى لصالح ١٩ طالباً في حرم الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في النمسا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٣٠- ويجري حالياً إعداد دليل مرجعي بشأن الاشتراء العمومي مُصمّم خصيصاً للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهو يشمل الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهندي والمحيط الهادئ. وعُقدت حلقتا عمل إقليميتان، في بانكوك وبنما، لجمع المعلومات ذات الصلة، وهناك اجتماعات إضافية ومبادرات رائدة من المقرر تنفيذها في عام ٢٠١٤ لوضع الصيغة النهائية للدليل.

الأحداث العامة الكبرى والأحداث الرياضية الواسعة النطاق

٣١- نشر المكتب دليلاً مشفوعاً بقائمة مرجعية بشأن منع الفساد، بعنوان "A Strategy for Safeguarding against Corruption in Major Public Events" (استراتيجية للحماية من الفساد في الأحداث العامة الكبرى). ويجري تحويلهما إلى برنامج تدريبي من شأنه أن يوفر لجميع أصحاب المصلحة المعرفة والأدوات اللازمة للتصدّي لخطر الفساد في تنظيم الأحداث العامة الكبرى، تمثيلاً مع الممارسات الجيدة الدولية.

٣٢- وشارك المكتب أيضاً في الفريق العامل الفرعي المعني برعاية الأحداث الرياضية والضيافة الرياضية التابع للاتفاق العالمي. ومن أجل التصدي لما يرتبط بهذا المجال من مخاطر فساد من خلال تدابير الشفافية والنزاهة، وضع الفريق العامل الفرعي دليلاً عملياً للشركات، بعنوان "Fighting Corruption in Sport Sponsorship and Sport Related Hospitality" (مكافحة الفساد في مجال رعاية الأحداث الرياضية والضيافة الرياضية).

الشفافية في الإدارة العامة وتيسير الاطلاع على المعلومات

٣٣- في القرار ٤/٥، حث المؤتمر الدول الأطراف، وفقاً للمادتين ١٠ و ١٣ من الاتفاقية، على مواصلة اتخاذ تدابير لتعزيز الشفافية في الإدارة العامة، بما يشمل الأخذ بتدابير فعّالة تيسّر اطلاع العموم على المعلومات. وطلب إلى الأمانة أن توفر المساعدة التقنية، عند الطلب، للدول الأطراف الساعية إلى الأخذ بتدابير أو تعزيز ما أُخذ منها في هذا المجال، بالتعاون عند الاقتضاء مع الجهات المانحة المهمة.

٣٤- كما لاحظ المؤتمر بتقدير إعداد المنشور المعنون "Reporting on Corruption: A Resource Tool for Governments and Journalists" (الإبلاغ عن الفساد: أداة مرجعية للحكومات والصحفيين)، فيما يتعلق بتنفيذ المادة ١٣ من الاتفاقية، بما في ذلك تيسير الاطلاع على المعلومات. وطلب إلى الأمانة أن تقوم، عند الطلب ورهنًا بتوافر موارد من خارج الميزانية، بتقديم المزيد من الدعم للدول الأطراف والصحفيين في هذا الصدد.

٣٥- وروّج المكتب لاستخدام الأداة المرجعية من خلال تقديم عروض إيضاحية في المناسبات الدولية والإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك في البرازيل وغانا. وبالإضافة إلى ذلك، واصل المكتب التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في إطار خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب.

٣٦- وفي إطار المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ المشترك بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شرعت فانواتو وكيريباس وغيرهما من البلدان في منطقة المحيط الهادئ في وضع سياسة بشأن حرية الاطلاع على المعلومات وخطة تنفيذية بشأنها. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، نفذ المكتب مشروعاً لدعم وزارة الشفافية المؤسسية ومكافحة الفساد بشأن الشفافية المؤسسية ومشاركة المواطنين في الحكم المحلي. ويهدف المشروع إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في ٣٠ بلدية، وبمكّن المجتمع المدني من الاستفادة من حقه في الاطلاع على المعلومات وممارسة رقابة فعّالة على الإدارة المحلية.

٣٧- ونظّم المكتب حلقة عمل إقليمية عُقدت في تونس يومي ١٣ و١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بشأن الشفافية في الإدارة العامة وإمكانية الاطلاع على المعلومات من أجل توفير الدراية الفنية وتيسير تقديم تجارب بلدان أخرى وممارستها الجيدة لفائدة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٣٨- وورد المزيد من طلبات المساعدة التقنية، لكنها كانت تتطلب توافر موارد من خارج الميزانية.

حماية المبلّغين عن المخالفات

٣٩- رحّب المؤتمر في قراره ٤/٥ بمبادرة المكتب المتعلقة بحماية المبلّغين عن المخالفات، وكذلك الشهود والضحايا والخبراء. ويعكف المكتب حالياً على إعداد كتيّب إرشادي عن الممارسات الدولية الجيدة في مجال حماية المبلّغين عن المخالفات. وقد نوقش مشروع الكتيّب الإرشادي خلال اجتماع لفريق خبراء عُقد يومي ٢٢ و٢٣ نيسان/أبريل في فيينا، حضره

٢٥ مشاركاً من ٢٠ منظمة في ١٢ بلداً وتبادلوا خبراتهم. وسوف يُنشر الكتيب الإرشادي أواخر عام ٢٠١٤،

٤٠- كما وُفّر المكتب أيضاً المساعدة في مجال صياغة التشريعات بشأن قوانين حماية المبلّغين عن المخالفات إلى بيرو ومصر، ودعم جماعات نسائية في ألبانيا فيما يتعلق بوضع تدابير رامية إلى تيسير الإبلاغ عن حوادث الفساد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، قدّم المكتب تدريباً على حماية الشهود والمبلّغين عن المخالفات إلى موظفين من إثيوبيا وأوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب السودان وجيبوتي ورواندا وكينيا.

البرلمانيون

٤١- واصل المكتب التعاون مع المنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد من أجل تعزيز دور البرلمانيين في مكافحة الفساد. واشتركا في تنظيم حلقة عمل لأعضاء البرلمان في نيجيريا في تشرين الأول/أكتوبر لزيادة فهم الاتفاقية والسعي إلى نيل الدعم لإحياء الفرع الوطني للمنظمة في نيجيريا. واضطلع المكتب بالمزيد من أنشطة إذكاء الوعي بشأن الاتفاقية ومنع الفساد لفائدة أعضاء البرلمان، بما في ذلك في كوت ديفوار وميانمار.

٤٢- كما شارك المكتب في منتدى البرلمانيين الخامس، المعقود باعتباره نشاطاً خاصاً نُظِم بالتوازي مع دورة المؤتمر الخامسة في بنما، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وتناول المنتدى دور المشرّعين الوطنيين والقانون الدولي في السعي إلى تحقيق المساءلة.

جيم - العدالة الجنائية

٤٣- سلّم المؤتمر، في القرار ٤/٥، بما للفساد من آثار تضعف القدرة على تعزيز سيادة القانون، حيث يقوّض شرعية المؤسسات العمومية الرئيسية وفعاليتها، وأهاب بالدول الأطراف أن تولي اهتماماً خاصاً لتعزيز النزاهة على نطاق جهاز العدالة الجنائية بأكمله، بما يشمل أجهزة الشرطة والنيابة العامة والمحاماة والقضاء وإدارات المحاكم ودوائر السجن ومراقبة السلوك. ونوّه بتقدير بما تقدّمه الأمانة إلى الدول الأطراف من مساعدة بناءً على الطلب من أجل دمج تدابير مكافحة الفساد في مؤسسات نظام العدالة الجنائية. كما أحاط المؤتمر علماً بإعداد دليل يتضمّن مقترحات من أجل الدول الأطراف لتيسير تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز نزاهة القضاء واستقلالته ونزاهة النيابة العامة.

نزاهة القضاء والنيابة العامة

٤٤ - وضع المكتب، استناداً إلى الدليل المعنون "الدليل المرجعي بشأن تدعيم نزاهة القضاء وقدرته"، الذي نشره في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، دليلاً تنفيذياً وإطاراً تقييمياً بشأن المادة ١١ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المتعلقة بنزاهة الجهاز القضائي، قُدِّم مشروع به خلال دورة المؤتمر الخامسة. ويقدم الدليل التنفيذي إرشادات شاملة بشأن المعايير الدولية ذات الصلة وأفضل الممارسات الوطنية لتعزيز النزاهة ودرء فرص الفساد في الجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة، ويتضمن مجموعة من الأسئلة العملية التي يمكن أن تُستخدم للتقييم الذاتي.

٤٥ - ونظّم المكتب، بناءً على الطلب، عدّة حلقات عمل تجريبية للتعريف بمشروع الدليل التنفيذي والتماس التعليقات من المشاركين. إذ عُقدت حلقات عمل في ميكرونيزيا (ولايات-الموحدة) لفائدة بلدان من منطقة المحيط الهادئ، وفي ترينيداد وتوباغو لفائدة بلدان من منطقة البحر الكاريبي، وفي إندونيسيا، وفي بنما. وورد المزيد من طلبات المساعدة في تقييم المادة ١١ من الاتفاقية. وتُرجم الدليل التنفيذي إلى اللغتين الصربية والإندونيسية، وسيترجم أيضاً إلى الإسبانية والعربية والفرنسية.

٤٦ - ودشّن المكتب مشروعاً جديداً للنزاهة القضائية في كوسوفو^(٢) كجزء من مشروع أوسع نطاقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن دعم جهود مكافحة الفساد في كوسوفو. وفي إطار هذا المشروع، سوف يدعم المكتب أنشطة تدريبية ترمي إلى تعزيز قدرة الجهاز القضائي في كوسوفو على منع قضايا الفساد الداخلية والتحقيق فيها وزيادة قدرة مؤسسات إنفاذ القانون على التحقيق والمقاضاة في قضايا الفساد على نطاق الإدارة العامة ككل.

٤٧ - كما قدّم المكتب الدعم إلى سلطات وطنية في جهودها لزيادة كفاءة ونزاهة الهيئات القضائية وهيئات النيابة العامة. وقُدّمت المساعدة، في جملة أمور، ضمن إطار مشروعين أوسع نطاقاً للمساعدة التقنية في نيجيريا وإندونيسيا. وقُدّم المزيد من المساعدة بشأن مسألة نزاهة السلطة القضائية بناءً على الطلب، في بلدان منها باراغواي وفيت نام. ونظّمت دورات تدريبية لتعزيز قدرات النيابة العامة في أوغندا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

٤٨ - كما قدّم المكتب إسهامات مواضيعية كبيرة إلى عدد من حلقات العمل التدريبية التي عقدتها رابطة المحامين الدولية، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لتثقيف مزاوولي المهن القانونية في أذربيجان والإمارات العربية المتحدة وتايلند وفيت نام

(٢) جميع الإشارات إلى كوسوفو في هذه الوثيقة تفيد المعنى المقصود في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ونيجيريا فيما يتعلق بالإطار القانوني الدولي لمكافحة الفساد، مع التركيز بوجه خاص على مخاطر الفساد بالنسبة إلى الممثلين القانونيين. وعُقدت حلقات العمل هذه في إطار استراتيجية مكافحة الفساد في المهن القانونية لرابطة المحامين الدولية، والتي يُعدُّ المكتب شريكاً رسمياً فيها.

الشرطة وإنفاذ القانون

٤٩ - دَعَمَ المكتب مشاريع ترمي إلى إدماج تدابير مكافحة الفساد في إصلاح الشرطة، في بلدان مثل كينيا وفييت نام، تشمل آخرها جولة دراسية لضباط شرطة فييت ناميين إلى هونغ كونغ في الصين، بشأن قضايا الرقابة على الشرطة ومساءلتها.

٥٠ - كما تناول المكتب، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، موضوع منع الفساد في مراقبة الحدود والجمارك، وسوف يضاف جهوده في ذلك المجال رهنا بتوافر موارد من خارج الميزانية.

٥١ - وتعاون المكتب مع إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة في جهودها الرامية إلى وضع إطار توجيهي استراتيجي للشرطة الدولية في حفظ السلام وتوفير خبرات بشأن نزاهة الشرطة ومساءلتها.

٥٢ - ونظمت الأكاديمية الإقليمية لأمریکا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي- لمكافحة الفساد، بدعم من المكتب، دورة تدريبية لفائدة مختلف أجهزة إنفاذ القانون وغيرها من المؤسسات الوطنية في بنما بشأن كيفية تنفيذ أحكام الاتفاقية بشأن التحقيقات تمشياً مع التزامات حقوق الإنسان الدولية.

السجون

٥٣ - دَعَمَ المكتب مبادرات ترمي إلى التصدي لمخاطر الفساد وأوجه الضعف في نظام السجون في البرازيل وبنما والصومال. واضطلع المكتب، استناداً إلى الطلبات المتزايدة على المواد التوجيهية، بوضع كتيّب بشأن تدابير مكافحة الفساد في السجون خلال عام ٢٠١٤.

إصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون

٥٤ - في شباط/فبراير ٢٠١٤، أصبح المكتب شريكاً تنفيذياً رسمياً لبرنامج إرساء النزاهة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، مما يجسّد الدعم القوي الذي يقدمه المكتب إلى هذا البرنامج منذ إنشائه في عام ٢٠٠٧ ويتيح أساساً أقوى للتعاون في المستقبل. وشارك المكتب في مؤتمر حول

تخصّص التثقيف والتدريب لإرساء النزاهة، عُقد في بلجيكا يومي ٢٥ و٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٤. كما قدّم المكتب مساهمات موضوعية في حلقة عمل بشأن إرساء النزاهة عقدتها منظمة حلف شمال الأطلسي في بولندا، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤، انصبَّ فيها التركيز على تحسين استبيان التقييم الذاتي المستخدم في إطار عملية استعراض النظراء لإرساء النزاهة التي أُجريت في ١١ بلداً. بموجبها تقيماً ذاتياً لتدابير النزاهة ومكافحة الفساد المعمول بها في قطاع الدفاع.

٥٥- وإضافة إلى ذلك، واظب المكتب على تقديم إسهامات ومشورة من أجل وضع سلسلة من الملاحظات الإرشادية تُصدرها الأمم المتحدة حول إصلاح القطاع الأمني. وسوف تدعم هذه الملاحظات التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ البرامج على مستوى المقر وعلى المستوى الميداني عن طريق تعزيز التنسيق وكفالة الاتساق في النهج المتّبع في إصلاح القطاع الأمني.

منع غسل الأموال

٥٦- ساعد المكتب الدول الأطراف على تنفيذ المادة ١٤ من الاتفاقية بشأن التدابير الرامية إلى منع غسل الأموال. ويشارك المكتب بنشاط في المحافل الإقليمية المعنية بغسل الأموال، مثل فرقة العمل الكاريبية المعنية بالإجراءات المالية وفريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال، بغية توعية الحكومات فيما يتعلق بمنع غسل الأموال ضمن إطار الاتفاقية، ومناصرة الانضمام إليها.

٥٧- وبمناسبة اليوم الوطني لمنع غسل الأموال (٢٩ تشرين الأول/أكتوبر)، دعم المكتب أنشطة في الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبنما وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا. وعلاوة على ذلك، ساند المكتب، برعاية الأكاديمية الإقليمية لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي- لمكافحة الفساد ووزارة التجارة والصناعة في بنما، أول مؤتمر للوسطاء الماليين حول مكافحة غسل الأموال.

٥٨- وفي الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، نظّم المكتب، بالتعاون مع مكتب المدعي العام في سان تومي وبرينسيبي، دورة تدريبية بشأن التحقيقات المالية لفائدة مدّعين عامين وقضاة ومسؤولين من وحدات التحقيقات المالية وموظفي مراقبة الامتثال المصرفي ودوائر الشرطة على المستوى الوطني. كما دُرّب الموظفون على التدابير الرامية إلى منع غسل الأموال.

دال - القطاع الخاص

٥٩ - في مؤتمر الدول الأطراف في بنما، أقرّ الكثيرون بأنّ الفساد يؤثر تأثيراً كبيراً على القطاع الخاص وبأنّ للقطاع الخاص دوراً حيوياً في مكافحة الفساد. وفي القرار ٤/٥، طلب المؤتمر إلى الدول الأطراف أن تروّج، عند الاقتضاء، للتدريب والتثقيف لصالح القطاع الخاص في مجال منع الفساد وأن تعزّز شفافية الشخصيات الاعتبارية، بما في ذلك تبادل الممارسات الجيدة في استبانة أصحاب حق الانتفاع من الهياكل القانونية المستخدمة لارتكاب جرائم الفساد أو لإخفاء أو نقل عائداتها. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد القرار ٦/٥ المعنون "القطاع الخاص"، وكانت تلك هي المرة الأولى التي يكون فيها القطاع الخاص محطّ تركيز أحد القرارات في المؤتمر.

٦٠ - وسوف يقدّم تقرير كامل عن تنفيذ القرار ٦/٥ إلى مؤتمر الدول الأطراف في دورته السادسة. وقد أدرجت معلومات محدّثة عن جهود مكافحة الفساد التي تشمل القطاع الخاص في ورقة غرفة اجتماعات معروضة على الفريق العامل (CAC/COSP/WG.4/2014/CRP1).

هاء - المجتمع المدني

٦١ - أكّد المؤتمر مجدداً أنّه في الوقت الذي تقع فيه المسؤولية عن تنفيذ الاتفاقية على عاتق الدول الأطراف، فإنّ الترويج لقيم النزاهة والشفافية والمساءلة ومنع الفساد هي مسؤوليات ينبغي أن يتشارك فيها جميع أصحاب المصلحة وقطاعات المجتمع، وفقاً للمواد من ٧ إلى ١٣ من الاتفاقية. كما حثّ الدول الأطراف، وفقاً للمادة ١٣ من الاتفاقية، على أن تواصل تشجيع مشاركة الأفراد والجماعات من خارج القطاع العام، مثل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية، في منع الفساد ومكافحته، وشجّع الدول الأطراف على أن تعزّز قدرات هؤلاء الأفراد وهذه الجماعات في هذا المضمار.

٦٢ - وفي هذا الإطار، سعى المكتب إلى تعزيز مشاركة جماعات من خارج نطاق القطاع العام في مبادرات مكافحة الفساد. وشملت الأنشطة والمشاريع المتعددة المشار إليها في هذا التقرير أصحاب مصلحة من خارج القطاع العام. فعلى سبيل المثال، شاركت منظمات من المجتمع المدني في الاستعراض الذاتي للفصل الثاني الذي قام به العراق. وفي إندونيسيا، واصل المكتب تقديم الدعم إلى منتدى مكافحة الفساد، الذي عقد اجتماعه الرابع في حزيران/يونيه ٢٠١٤، ويسرّ مشاركة أصحاب مصلحة متعددين في تعزيز ومراقبة تنفيذ الاتفاقية.

٦٣ - كما ساعد المكتب منظمات من المجتمع المدني في مبادرات لإذكاء الوعي، مثل التجمع الذي عُقد في نيجيريا بشأن الاشتراء العمومي وإدارة الأموال العامة.

٦٤- وفي آذار/مارس ٢٠١٤، قاد المكتب حلقة عمل في طاجيكستان بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا جمعت بين منظمات من المجتمع المدني ومسؤولين حكوميين للنظر في الكيفية التي يمكن بها لجميع أصحاب المصلحة أن يعملوا معاً من أجل اتخاذ تدابير أكثر فعالية في مجال منع الفساد. وتمخّضت حلقة العمل تلك عن اتفاق على بيان مشترك بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني يحدّد المجالات الرئيسية التي يُنتظر أن يركّز عليها التعاون والإصلاح في المستقبل.

٦٥- وبدأ في عام ٢٠٠٩ احتفال المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باليوم الدولي لمكافحة الفساد في ٩ كانون الأول/ديسمبر في سياق حملة مشتركة. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أُطلقت الحملة العالمية الجديدة "صفر فساد - مائة في المائة تنمية" لتسليط الضوء على الكيفية التي يضرُّ بها الفساد بالبلدان والمواطنين العاديين. وشارك المكتب في أنشطة اليوم الدولي لمكافحة الفساد ودعمها في ١٨ بلداً، بوسائل منها تقديم منح صغيرة إلى منظمات من المجتمع المدني في غرب أفريقيا ومنطقة المحيط الهادئ. كما نظّمت منظمات من المجتمع المدني في العديد من البلدان الأخرى أنشطة للاحتفال باليوم الدولي لمكافحة الفساد.

٦٦- وبغية تعزيز قدرة المجتمع المدني على المساهمة في تنفيذ الاتفاقية وآلية استعراض تنفيذها، واصل المكتب إقامة سلسلة دورات تدريبية يشارك في تنظيمها ائتلاف المجتمع المدني المناصر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهو شبكة تضم أكثر من ٣٥٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني تعمل على الترويج للاتفاقية. وحتى الآن، مكّنت هذه الدورات ١٧٧ من ممثلي المجتمع المدني من ثمانية وثمانين بلداً من التدرّب على الاتفاقية وآلية استعراضها.

٦٧- وبناءً على توصيات التقييم المستقل للمشروع في منتصف المدّة، عدّلت المنهجية من أجل إتاحة إطار للحوار البنّاء مع السلطات الوطنية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، عُقدت أول حلقة عمل من هذا النوع في ماليزيا لصالح منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وسوف تُعقد حلقة عمل ثانية في حزيران/يونيه ٢٠١٤ في الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بمشاركة ممثلين من ٢٥ من منظمات المجتمع المدني وثمانية من مراكز التنسيق الحكومية من المنطقة الأفريقية.

واو- المبادرات التعليمية والأكاديمية

٦٨- لاحظ المؤتمر الخطوات التي اتخذتها الدول الأطراف للترويج، في مختلف مراحل نظام التعليم، للبرامج التي تلقن مفاهيم ومبادئ النزاهة، وشجّع على بذل المزيد من الجهود في هذا المجال. وطلب، على وجه الخصوص، إلى الدول الأطراف أن تروّج للتدريب والتثقيف على

جميع مستويات القطاع العام، والقطاع الخاص عند الاقتضاء، في مجال منع الفساد وأن تجعل هذا التدريب وهذا التثقيف جزءاً لا يتجزأ من استراتيجياتها وخططها الوطنية لمكافحة الفساد.

٦٩- كما رحّب المؤتمر بالتقدّم الذي أحرزته الأمانة في إطار المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، في وضع مواد أكاديمية شاملة بشأن مكافحة الفساد من أجل الجامعات وسائر المؤسسات الأكاديمية، وطلب إلى الأمانة أن تواصل دعمها للدول الأطراف في هذا الميدان. ولاحظ المؤتمر أيضاً إعداد الأمانة لدورة أكاديمية بشأن الاتفاقية.

المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد

٧٠- واصل المكتب أداء دوره القيادي في المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد. وحتى الآن، شارك في المبادرة ما يزيد على ٨٠ جامعة من خلال الحضور في حلقات العمل وتبادل المواد التعليمية وتقديم دورات لطلبة المرحلة الجامعية الأولى ومرحلة الدراسات العليا.

٧١- وتشارك المكتب مع كلية الحقوق بجامعة هارفارد من أجل إحداث زيادة كبيرة في عدد الموارد المتاحة في قاعدة بيانات الموارد التعليمية لمكافحة الفساد في إطار المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد بغية مساندة الأساتذة والطلاب المهتمين بتدريس ودراسة المسائل المتعلقة بمكافحة الفساد. وبحلول منتصف عام ٢٠١٤، يُنتظر دمج أكثر من ٢٠٠٠ من المواد التعليمية المنفصلة، بحيث تندرج ضمن ٢٠ موضوعاً رئيسياً، في قاعدة بيانات الأدوات والموارد اللازمة من أجل رصد معرفي في مجال مكافحة الفساد التابعة للمكتب.

٧٢- وضمّ الاجتماع السنوي الرابع للمبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد، الذي عُقد على هامش دورة المؤتمر الخامسة، في شراكة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ورابطة المحامين الدولية وغيرهما من أصحاب المصلحة المعنيين، أكثر من ٥٠ من الأكاديميين من جميع أنحاء العالم لعرض تجاربهم وتحديد التحديات الرئيسية التي تواجهها المؤسسات الأكاديمية المهتمة بالتثقيف في مجال مكافحة الفساد. وأوصى الأكاديميون بأن تُبذل الجهود من أجل تعزيز التبادل فيما بينهم وتعزيز نقل المعارف بين التخصصات الأكاديمية. واستجابةً لذلك، سوف يستضيف المكتب حلقة عمل لخبراء أكاديميين في مجال مكافحة الفساد من ١١ إلى ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٤ في فيينا، سوف تفسح المجال أمام خبراء في مجال تدريس مكافحة الفساد لتقديم الإرشادات والمساعدة لما يزيد على ٤٠ من الأكاديميين وأساتذة الجامعات، من البلدان النامية أساساً، ممن يسعون حالياً إلى توسيع نطاق ما يقومون به من بحث وتدريس ليشمل دراسات مكافحة الفساد. كما قدّم المكتب، بناءً على الطلب، محاضرات فردية عن الاتفاقية

لفائدة طلاب من جامعات في ألبانيا وألمانيا والجمهورية التشيكية وفرنسا والنمسا، ودعم مبادرات أكاديمية أخرى في مجال مكافحة الفساد، بإندونيسيا في حزيران/يونيه ٢٠١٤ مثلاً.

٧٣- وواصل المكتب عمله مع المؤسسات الأكاديمية لدعم إقامة دورة دراسية أكاديمية بشأن اتفاقية مكافحة الفساد. وتستخدم الاتفاقية في الدورة بوصفها إطاراً يستعين به الطلاب الجامعيون على فهم التدابير اللازمة لمكافحة الفساد على الصعيد الوطني بفعالية. وخلال مرحلة تجريبية، أقامت ١٢ جامعة، بما في ذلك مؤسسات في ألبانيا وإيطاليا وصربيا والصين وليبيريا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليونان، الدورة أو شرعت في إقامتها. واستخدمت تعليقاتها لتحديث المواد قبل إصدار صيغة جديدة للسنة الدراسية ١٥/٢٠١٤. وهناك عدد كبير من المؤسسات الإضافية التي أبدت اهتماماً شديداً بإقامة الدورة كجزء من برامجها.

أكاديميات مكافحة الفساد

٧٤- واصل المكتب تعاونه القوي مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، استناداً إلى اتفاق التعاون الرسمي الذي وُقِع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وشملت الأنشطة التعاون على تنفيذ مشاريع ممولة من مبادرة سيمنز- للنزاهة، ومساهمات المكتب في الأكاديمية الصيفية التابعة للأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، ودرجة الماجستير في دراسات مكافحة الفساد لدى الأكاديمية، والمائدة المستديرة التي نظمتها الأكاديمية لصالح الصحفيين بعنوان "قوة القلم" في غانا في أيار/مايو ٢٠١٤.

٧٥- كما واصل المكتب دعم عمل الأكاديمية الإقليمية لأمریکا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي لمكافحة الفساد، من خلال المساعدة في وضع وتنفيذ نماذج التدريب وتعزيز الشراكات مع مختلف المؤسسات، بما في ذلك استحداث دبلوم في مكافحة الفساد يُرمَع تدريسه في جامعة بنما.

٧٦- وبدعم من المكتب، نظرت أكاديمية اللجنة المعنية بالجرائم الاقتصادية والمالية في نيجيريا في استهلال برنامج للأكاديمية الصيفية لصالح غرب ووسط أفريقيا في عام ٢٠١٥، رهناً بتوافر التمويل. كما دعم المكتب تبادلاً بين الأكاديمية والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في حزيران/يونيه ٢٠١٤ للاستفادة من خبرة الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في إدارة الأكاديمية الصيفية السنوية لمكافحة الفساد.

٧٧- وعلاوة على ذلك، يواصل المكتب تقديم مشورة مخصّصة، بناءً على الطلب، إلى البلدان التي تنظر في تأسيس أكاديميات لمكافحة الفساد.

مبادرات أخرى للتوعية ومبادرات من أجل الشباب والأطفال

٧٨- أكد المؤتمر مجدداً أنه ينبغي للدول الأطراف أن تواصل تعزيز تدابير التوعية في جميع قطاعات المجتمع وأن يولي اهتمام خاص للعمل مع الشباب والأطفال في إطار استراتيجية لمنع الفساد. واعتمد المؤتمر، في إشارة لما يوليه من اهتمام لإشراك الشباب في منع الفساد ومكافحته، القرار ٥/٥ الذي يتناول تحديداً تعزيز مساهمة الشباب والأطفال في منع الفساد وترسيخ مبدئي احترام القانون والنزاهة.

٧٩- وعرضت الدول الأطراف خلال الاجتماع الرابع للفريق العامل معلومات بشأن توعية الجمهور، ولا سيما إشراك الأطفال والشباب ودور وسائل الإعلام والإنترنت، وناقشت تلك المعلومات.

٨٠- وقدم المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منحة إلى منظمة الشفافية الدولية في فيجي لإطلاق مشروع بعنوان "شباب من أجل النزاهة"، يشترك فيه ما لا يقل عن ٤٠ شاباً في شبكة من المهنيين والقادة الشباب وقادة الطلاب من أجل تعزيز النزاهة في أماكن عملهم ومنظمتهم ومدارسهم.

٨١- وبالتوازي مع انعقاد دورة المؤتمر الخامسة في بنما، عقد المكتب ملتقى خاصاً بعنوان "مكافحة الفساد من خلال التعليم"، حيث بين متحاورون من جمهورية مقدونيا البوغوسلافية سابقاً والصين والولايات المتحدة ورابطة المحامين الدولية بإيجاز الكيفية التي يمكن بها لدمج مسائل النزاهة في جميع مراحل التعليم أن يكون أحد التدابير الفعالة لمكافحة الفساد.

٨٢- وأعدت الأكاديمية الإقليمية لأمریکا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي لمكافحة الفساد كتيب تلوين لأطفال المدارس الابتدائية يعرف بـ"قيم النزاهة للترويج لمبدأ عدم التسامح مطلقاً مع الفساد".

زاي- الأنشطة الأخرى الرامية إلى منع الفساد

الأنشطة الوطنية والإقليمية الرامية إلى منع الفساد

٨٣- طلب المؤتمر إلى الدول الأعضاء أن تروج، بمساعدة الأمانة والشركاء في التنمية، حسب الاقتضاء، للقيام بأنشطة ثنائية وإقليمية ودولية ترمي إلى منع الفساد وتشمل تنظيم حلقات عمل لتبادل التجارب والممارسات الجيدة ذات الصلة. كما طلب إلى الأمانة أن تواصل، بالتعاون الوثيق مع مقدمي المساعدة على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، توفير

المساعدة التقنية للدول الأطراف، بناءً على طلبها، بغية المضي قُدماً في تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية، بما في ذلك في إطار الاستعداد للمشاركة في عملية استعراض الفصل الثاني.

إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٨٤- أحاط المؤتمر علماً بمبادرة المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدمج العمل على منع الفساد ومكافحته في خطة التنمية الأوسع نطاقاً، بما في ذلك من خلال إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وشجّع الدول الأطراف بشدّة على أن تدرج سياسات مكافحة الفساد في البرامج الإنمائية، وأهاب بالشركاء في التنمية أن يكتفوا بالتعاون والتنسيق فيما بينهم في توفير المساعدة التقنية المطلوبة لمنع الفساد.

٨٥- وواصل المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم من كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، تنفيذ المبادرة المشتركة لدمج منع الفساد ومكافحته في إطار المساعدة الإنمائية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، عُقدت حلقة عمل لتدريب المدربين في تورينو بإيطاليا، وأدّت إلى إنشاء جمّيع للكفاءات مؤلّف من ٢٦ مدرباً معتمداً، على أهبة الاستعداد لمساعدة الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في دمج مكافحة الفساد في برامج إطار المساعدة الإنمائية.

٨٦- ومنذ ذلك الحين، عُقدت دورات تدريبية إقليمية في بنما (لصالح أمريكا اللاتينية والكاريبية)، مع مشاركين من ١٦ فريقاً قطرياً تابعاً للأمم المتحدة وست وكالات تابعة للأمم المتحدة، وفي تركيا (لصالح أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى)، بحضور ٢٠ مشاركاً من ١٢ بلداً.

٨٧- وأقيمت دورات تدريبية داخل كل من العراق وكينيا ومدغشقر بناءً على طلبات مقدّمة إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وشارك في الدورات أعضاء من مختلف وكالات الأمم المتحدة وخبراء حكوميون. وفي كينيا، تلقت ثلاث حكومات مختلفة نسخة مختصرة من التدريب استفاد منها أكثر من ١٠٠ خبير حكومي وكذلك موظفو الأمم المتحدة من الرتبة المحلية.

٨٨- ورغم أن تنفيذ المبادرة لا يزال في مرحلة مبكرة، وأن مكتب تنسيق العمليات الإنمائية لم يقم حتى الآن بإصدار إقرار رسمي بها ولم يبلغ بأن التدريب متاح، فإن النتائج الأولية تبشر بنجاح هذه المبادرة. وقد قام الإطار الجديد للمساعدة الإنمائية في كينيا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ بدمج موضوع مكافحة الفساد في التدريب، وهو يتألف من العديد من مجالات العمل لتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة. ولا تزال الوثيقتان الإطاريتان لمَدغشقر والعراق قيد الإعداد، لكنه جرى التماس مدخلات من المكتب بشأن مسألة مكافحة الفساد نتيجة للتدريب. وقد ورد المزيد من الطلبات من أجل التدريب داخل البلدان. ونظراً لبداية التدريب الموقّعة، من المقرر تنظيم حلقة عمل ثانية لتدريب المدربين ودورة تدريبية عالمية في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤.

٨٩- كما يضطلع المكتب بدور نشط في المناقشة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهو يشارك، جنباً إلى جنب مع أسرة الأمم المتحدة الكبيرة، في إعداد مدخلات تعرّض على النظر في اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة.

الشركاء في التدريب على المعارف المتعلقة بمكافحة الفساد

٩٠- في شباط/فبراير ٢٠١٤، نظّم المكتب دورتين تدريبيتين بشأن المعارف المتعلقة بمكافحة الفساد لصالح شركاء في التنمية، بما في ذلك حلقة عمل عُقدت في باراغواي لصالح مشاركين من منظومة الأمم المتحدة وشركاء في التنمية، وحلقة تدريبية في بنما لصالح شركاء في التنمية بشأن مكافحة الفساد والاحتياجات من المساعدة التقنية المحددة من خلال عملية استعراض التنفيذ.

الأدوات والموارد اللازمة من أجل رصيد معرفي في مجال مكافحة الفساد

٩١- واصل المكتب تحديث وإثراء بوابة مكافحة الفساد المسماة "Tools and Resources for Anti-Corruption Knowledge (TRACK)" (الأدوات والموارد اللازمة من أجل رصيد معرفي في مجال مكافحة الفساد (بوابة "تراك") (www.track.unodc.org)).

٩٢- وبوابة "تراك" هي منصة شبكية لسجل إلكتروني يتاح فيه البحث والفهرسة، ويضم تشريعات وسوابق قضائية واستراتيجيات لمكافحة الفساد وبيانات مؤسسية من ١٧٨ دولة. وفي الوقت الراهن، تتضمن المكتبة القانونية، وهي جزء من بوابة "تراك"، النصوص الكاملة للقوانين واللوائح والسياسات والتدابير الأخرى إلى جانب معلومات متعلقة بالمؤسسات الوطنية العاملة في مجال مكافحة الفساد في ١٧٥ ولاية قضائية. وتستضيف بوابة "تراك" أيضاً المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد التي تتاح من خلالها مواد مرجعية أكاديمية بشأن مكافحة الفساد. وتبيّن الإحصاءات أنّ عدد الزيارات إلى بوابة "تراك" بلغ ٩٦٠ ٢٤ زيارة في الفترة ما بين حزيران/يونيه ٢٠١٣ وأيار/مايو ٢٠١٤، أساساً من أستراليا وألمانيا وإيطاليا وجنوب أفريقيا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والنمسا والهند والولايات المتحدة.

الفساد والبيئة

٩٣- خلال الدورة الثالثة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، المنعقدة في أيار/مايو ٢٠١٤، استهل المكتب برنامجاً عالمياً جديداً لمكافحة جرائم الحياة البرية والغابات

من أجل إذكاء الوعي، وصياغة مشاريع التشريعات ذات الصلة، وتعزيز قدرات المحققين والمدّعين العامّين والقضاة، ومكافحة مسائل غسل الأموال والفساد ذات الصلة. كما يسلم البرنامج أيضاً بالصلات القوية بين جرائم الحياة البرية والغابات والأشكال الأخرى من الجرائم مثل الاحتيال وغسل الأموال والفساد.

٩٤ - واعتمدت اللجنة القرار ١/٢٣، الرامي إلى تعزيز التدابير المحددة الأهداف في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية لمكافحة الاتجار بالمنتجات الحرجية. ومن الأمور المطلوبة من الدول الأعضاء في الفقرة ٥ من ذلك القرار الاستفادة التامة من أحكام التعاون الدولي المنصوص عليها في الاتفاقية من أجل منع الاتجار غير المشروع بالمنتجات الحرجية، مما فيها الأخشاب، ومكافحته، ويهيب القرار في هذا الصدد بتنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد بشكل تام وفَعَال.

٩٥ - وعلى الصعيد الوطني، ركّز أحد مشاريع المكتب في إندونيسيا على الصلة بين جرائم الغابات والفساد ومسألة مكافحة قطع الأشجار غير القانوني.

الجنسانية

٩٦ - يواصل المكتب اعتبار الجنسانية مسألة شاملة لجميع نواحي عمله، استناداً إلى مذكرة توجيهية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل المكتب، وهو يقوم برصد مشاركة المرأة في المبادرات التدريبية.

٩٧ - وقد استهلّت مجموعة الدول المناهضة للفساد في مجلس أوروبا والمكتب مناقشات بشأن التعاون في مجال الأبعاد الجنسانية للفساد.

٩٨ - وعقد المكتب، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، حلقة عمل في ألبانيا في آذار/مارس ٢٠١٤، بهدف الترويج لمراعاة الاعتبارات الجنسانية في حماية المبلّغين عن المخالفات واعتماد تدابير فعّالة من أجل تيسير إبلاغ المرأة عن الفساد. وأتاحت حلقة عمل عُقدت في إطار المتابعة في حزيران/يونيه ٢٠١٤، لمجموعات نسائية الفرصة للتعليق على مشروع قانون حماية المبلّغين عن المخالفات الذي تتولى حكومة ألبانيا صياغته.

البحوث

٩٩ - يشارك المكتب في إعداد بحوث قائمة على أدلة بشأن النزاهة والفساد من أجل تقدير حجم الفساد ووصف أنماطه على الصعيد القطري. وتركّز الدراسات الاستقصائية بالعينة على مختلف الفئات المستهدفة، مثل السكان عامة وقطاع الأعمال التجارية والموظفين المدنيين. وقد

نُشر أحدث تقريرين، أحدهما عن أفغانستان والثاني عبارة عن تقرير إقليمي عن سبعة بلدان في غرب البلقان، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وتتناول تقارير سابقة العراق ونيجييريا.

الرسالة الإخبارية بشأن مكافحة الفساد

١٠٠- يواصل المكتب إعداد رسالة إخبارية فصلية بعنوان "Anti-Corruption Update" (مستجدات مكافحة الفساد)، للإبلاغ بالتطورات المستجدة على صعيد مبادرات وأنشطة المكتب في مجال مكافحة الفساد، في فيينا وجميع أنحاء العالم. وقد وُزعت الأعداد الثمانية من الرسالة الإخبارية التي أُعدت حتى الآن عن طريق البريد الإلكتروني على مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، وهي متاحة على الموقع الشبكي للمكتب (www.unodc.org).

ثالثاً - إطار المساعدة المقدّمة ومواردها

١٠١- سلّم المؤتمر بما للمساعدة التقنية من أهمية حاسمة في بناء القدرات المؤسسية والبشرية لدى الدول الأطراف من أجل تيسير تنفيذ أحكام الفصل الثاني من الاتفاقية. وشدّد على أهمية تزويد المكتب بالتمويل الكافي والوافي لكي يتمكن من الاستجابة للطلب المتزايد على خدماته، وشجّع الدول الأعضاء على أن تقدّم تبرّعات كافية إلى الحساب المشار إليه في المادة ٦٢ من الاتفاقية من أجل تزويد البلدان النامية والبلدان التي تمرُّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالمساعدة التقنية التي قد تحتاجها من أجل بناء قدراتها على تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، دعا المؤتمر الدول الأطراف وسائر الجهات المانحة إلى تقديم موارد من خارج الميزانية من أجل الغايات المحددة في القرار ٤/٥، وفقاً لقواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها.

١٠٢- وواصل المكتب تقديم مساعدة تقنية لدعم الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية، وذلك من خلال تصميم أنشطة حسب الحاجة في مجالي التشريعات وبناء القدرات وكذلك من خلال تطوير أدوات لتيسير تقديم المساعدة على أرض الواقع. ولئن كانت تلك المساعدة تشمل الاتفاقية ككل، فإن هذا التقرير يركّز على المبادرات والأنشطة التي تنفذ القرار ٤/٥ الذي اتخذته المؤتمر.

١٠٣- وهناك العديد من المشاريع العالمية، التي تدار من مقر المكتب وتمكّنه من تقديم إرشادات واستشارات وخبرات فنية بناءً على طلب من الدول الأطراف. وتشمل هذه المشاريع، على سبيل المثال لا الحصر، المشروع المسمى "صوب نظام عالمي فعّال لمكافحة الفساد"، والمشروع المسمى "العمل المشترك صوب نظام عالمي لمكافحة الفساد"، وبرنامج

الموجهين المعنيين بمكافحة الفساد، والمشاريع المدرجة في إطار مبادرة سيمنز- للنزاهة (انظر أيضاً الوثيقة CAC/COSP/IRG/2014/2).

١٠٤- ولا يزال التعاون الوثيق مع سائر مقدمي المساعدة التقنية، ولا سيما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على النحو المشار إليه في العديد من الحالات في هذا التقرير، مثمراً للغاية.

١٠٥- وبالإضافة إلى الموظفين العاملين في المقر، ساهم المستشارون أو الموجهون المعنيون بمكافحة الفساد التابعون للمكتب على الصعيدين الإقليمي والوطني في تنفيذ مبادرات ناجحة للمساعدة التقنية. فهم يوفرون خبرات فنية يمكن تقديمها على وجه السرعة على الصعيدين القطري والإقليمي من أجل تيسير تقديم النصح والإرشاد في عين المكان للدول الأطراف التي تطلب المساعدة في توطيد التشريعات والمؤسسات من أجل تعزيز العمل على تنفيذ الاتفاقية. وترد إشارات في جميع أجزاء هذا التقرير إلى ما يقدمونه من إسهامات في تنفيذ القرار ٤/٥.

١٠٦- وهناك حالياً مستشارون يضطلعون بمسؤوليات إقليمية، موجودون في فيجي (منطقة المحيط الهادئ)، وتايلند (جنوب شرق آسيا) ونيبال (جنوب آسيا) وجنوب أفريقيا (لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي)، والسنغال (غرب ووسط أفريقيا)، ومصر (للشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، وبنما (لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي)، وفيينا (لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية). وهناك مستشاران آخران، تتركز مسؤوليتهما على المستوى الوطني، موجودان في موزامبيق وجنوب السودان (حتى حزيران/يونيه ٢٠١٤) لتقديم المساعدة التقنية في هذين البلدين.

١٠٧- وعلاوة على ذلك، نفذت شبكة المكاتب الميدانية التابعة للمكتب مشاريع ميدانية شاملة لمكافحة الفساد في بلدان محدّدة، من بينها إندونيسيا وباراغواي وبنما وبوليفيا (دولة- المتعدّدة القوميات) والعراق وكولومبيا وكينيا ومصر ونيجيريا.

١٠٨- وتحظى خبرة المكتب الفنية بتقدير كبير من جانب الدول الأطراف، فضلاً عن غيرها من أصحاب المصلحة، وهو ما تجسّد زيادة طلبات الحصول على المساعدة أو المشاركة في المبادرات وحلقات العمل. ومن المتوقع أن يستمر ذلك في ضوء التحضير للدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ.

١٠٩- وبالنظر إلى هذه الظروف والولاية الواسعة النطاق. بمقتضى قرار المؤتمر ٤/٥، فإن استمرار الشركاء في التنمية والجهات المانحة الأخرى في تقديم الدعم على المدى الطويل ذو أهمية جوهرية في التمكين من مواصلة هذا العمل.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

١١٠- رحّب المؤتمر بما توصّل إليه الفريق العامل من استنتاجات وما قدّمه من توصيات في اجتماعيه الثالث والرابع. ولعلّ الفريق العامل يودُّ أن ينظر، في إطار مواصلة دوره في مساعدة المؤتمر على رسم معالم الطريق صوب منع الفساد بفعالية، في التقدّم الذي أحرز في تنفيذ القرار ٤/٥ والفصل الثاني من الاتفاقية واقتراح التدابير التي يتعين اتخاذها في المستقبل.

١١١- ولعلّ الفريق العامل يودُّ أن يشجّع الدول الأطراف على مواصلة جهودها من أجل الإسراع بتقديم تقارير الإبلاغ عن تنفيذ الفصل الثاني، باستخدام قائمة التقييم الذاتي المرجعية.

١١٢- ولعلّ الفريق العامل يودُّ أن يعرب عن تقديره وتشجيعه لتقديم معلومات من قبل الدول الأطراف ونشر مواد عن طريق الموقع الشبكي للفريق العامل وأن يقدم إرشادات بشأن مواصلة هذا العمل، بما في ذلك التنظيم المواضيعي للمعلومات، وكذلك بشأن مهام أخرى مثل البحث والتحليل بشأن الاتجاهات والتحديات المشتركة، واستخلاص الدروس.

١١٣- ولعلّ الفريق العامل يودُّ أن يرحّب بالجهود التي تبذلها الدول الأطراف والمكتب لوضع ضمانات محدّدة حسب الحاجة لمكافحة الفساد في الحالات أو القطاعات التي يجوز أن تكون أكثر عرضة للفساد، مثل المشتريات وتنظيم الأحداث العامة الكبرى والمناسبات الرياضية الواسعة النطاق، وإنفاذ القانون، ويجوز أن يقدم إرشادات بشأن المزيد من القطاعات أو المجالات التي قد تتطلب مبادرات مماثلة.

١١٤- ولعلّ الفريق العامل يودُّ أيضاً أن يسلّط الضوء على الحاجة إلى التمويل الكافي للمكتب وإلى الموارد من خارج الميزانية لمواصلة التنفيذ الفعّال للقرار ٤/٥، بما في ذلك توفير المساعدة التقنية المتعلقة بأحكام الفصل الثاني، وأن يهيب بالدول الأطراف وسائر الجهات المانحة أن تعيد تأكيد التزامها بمنع الفساد من خلال توفير تلك الموارد المالية.

١١٥- ولعلّ الفريق العامل يودُّ أن يقدم إرشادات فيما يتعلق بالمواضيع قيد المناقشة خلال دورته الخامسة، وهي ولايات هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادة ٦ من الاتفاقية) وتدابير القطاع العام التشريعية والإدارية، بما في ذلك تدابير تعزيز الشفافية في تمويل الترشيحات لتولّي مناصب عمومية عن طريق الانتخاب وفي تمويل الأحزاب السياسية عند الاقتضاء (المادتان ٥ و ٧ من الاتفاقية).

١١٦- وبالإضافة إلى ذلك، لعلّ الفريق العامل يودُّ كذلك أن يرحّب بالجهود التي تبذلها الدول الأطراف لوضع تدابير فعّالة ومنسّقة لمكافحة الفساد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية، تتخذ أساساً شكل استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد. وفي ذلك الصدد، لعلّ الفريق

العامل يودُ أيضاً أن يرحّب بقيام الأمانة باستحداث أداة عالمية تستخدمها الدول الأطراف في وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد، بالاعتماد على أنشطة المساعدة التقنية التي تقوم بها الأمانة بالفعل في هذا المجال، وبالتركيز على الحاجة إلى وضع مؤشرات واضحة ومناسبة من أجل السماح بالرصد والتقييم الفعالين لتلك الاستراتيجيات.

١١٧- وفيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية والتدريب وبناء القدرات، لعلّ الفريق العامل يودُ أن يقدم إرشادات بشأن ترتيب احتياجات المساعدة التقنية من حيث الأولوية بغية تعزيز تدابير منع الفساد والاضطلاع بجهود التوعية به.

١١٨- ولعلّ الفريق العامل يودُ أن يرحّب بجهود الأمانة والمبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد من أجل عقد حلقات عمل لبناء القدرات لفائدة الأكاديميين وأساتذة الجامعات السّاعين إلى توسيع نطاق ما يقومون به من بحث وتدرّيس بحيث يشمل مجال مكافحة الفساد.